المجتمع المدني يطالب الدول بضمان المشاركة الكاملة والشاملة للشعوب في عمليات صنع القرار خاصة خلال أزمة كوفيد-19

مجلس حقوق الإنسان بالأمم المتحدة: الجلسة الـ 46

البند 8: النقاش العام

مداخلة شفهية مشتركة[1]

19مارس 2021

ألقاها: خوان خايمي باردو

شكرًا سيدتي الرئيسة،

التزمت الدول في إعلان وبرنامج عمل فيينا بـ«المشاركة الحقيقية والفعّالة من جانب المواطنين في عمليات اتخاذ القرارات»[2] مؤكدة على الترابط بين حقوق الإنسان والتنمية والديمقراطية، على أساس «إرادة المواطنين المُعرب عنها بحرية في تقرير نظمه السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ومشاركته الكاملة في جميع جوانب حياته»[3]. كما دعت الدول أيضا إلى «إزالة جميع الحواجز المقرّرة اجتماعيًا، سواءً كانت مادية أو مالية أو اجتماعية أو نفسية أو تقيّد المشاركة الكاملة في المجتمع»[4] للأشخاص ذوي القدرات الخاصة.

في هذا السياق، نتوجه اليوم لمجلس حقوق الإنسان بالأمم المتحدة بتساؤلات حول مدى مشاركة المواطنين الكاملة والشاملة في عمليات صنع القرار، خاصة أثناء أزمة كوفيد-19؟ وكذا مسئولية الحكومات أمام شعوبها عن التزاماتها وبياناتها ومواقفها وتصويتها، حينما تقيّد تدقيق المجتمع المدني لمفاوضات القرارات، أو عندما تكون أرشيفات البث عبر الإنترنت متاحة باللغة الإنجليزية فقط، أو الغالبية العظمى من مناقشات مجلس حقوق الإنسان تتم دون الوصول للنصوص المكتوبة أسفل الشاشة أو الترجمة للغة الإشارة؟

إنّ «الفاعلية» و«الترشيد» والقيود الموضوعة على الموارد الناشئة عن نقص التمويل للمفوضية السامية لحقوق الإنسان ليست مبرّرات مقبولة لهذه الحواجز، التي تدفعنا للتساؤل حول مدى التزام الدول بحقوق الإنسان. كما يبدو أن هذه الإجراءات مجرد ذرائع لمزيد من التضييق على المجتمع المدني أكثر من كونها أدوات فعّالة لتبسيط عمل المجلس.

إن غياب المساءلة عن التآكل المتكرّر لمساحة المجتمع المدني، والذي يؤثر بشكل غير متناسب على المدافعين من جنوب الكرة الأرضية والأشخاص ذوي القدرات الخاصة؟ بالإضافة لصعوبة الوصول إلى مفاوضات القرارات؛ وتجديد إجراءات «الفاعلية» لسنة أخرى وإلغاء النقاشات العامة في يونيو رغم تأثيرها على مشاركة المجتمع المدني؛ وحجب بيانات النقاش العام خلال هذه الجلسة، هي مجموعة جديدة من

---

[1] مبادرة الحقوق الجنسية، مركز الحقوق الإنجابية، شبكة صحة المرأة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، التحالف العالمي من أجل مشاركة المواطنين «سيفيكاس»، امركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان ، تحالف الشباب من أجل الحقوق الجنسية والإنجابية،الخدمة الدولية لحقوق الإنسان ، Child Rights Connect.، CHOICE for Youth and Sexuality،Autistic Minority International

[2] إعلان وبرنامج عمل فيينا، الفقرة 67.

[3] إعلان وبرنامج عمل فيينا، الفقرة 8.

[4] إعلان وبرنامج عمل فيينا، الفقرة 64.

المعوقات تُضاف إلى الحواجز الموجودة مسبقًا مثل؛ متطلبات الوضع الاستشاري في المجلس الاقتصادي والاجتماعي، والأعمال الانتقامية، والتكاليف المرتفعة للوصول إلى جنيف، والقيود المفروضة على السفر، واللوائح التمييزية لتأشيرات السفر.

وبينما نرحّب ببعض التطورات المهمة مثل إمكانية إدلاء المنظمات غير الحكومية ببيانات عن طريق الفيديو، نرى أن المجتمع المدني لا يزال متأثرًا بشكل غير متناسب بنقل الإجراءات عبر الإنترنت. ونؤكد اعتراضنا على إزالة تفاصيل المفاوضات غير الرسمية عبر الإنترنت من الجدول دون تفسير أو تبرير، الأمر الذي من شأنه تقييد وصول منظمات المجتمع المدني إلى المفاوضات بشكل فعال من خلال ترك حريّة القرار لمجموعات أساسية فردية، وهو ما يمثل بدوره تمييزًا لصالح منظمات المجتمع المدني الموجودة في جنيف، أو تلك التي تملك قنوات تواصل مع الدبلوماسيين.

إن مشاركة المجتمع المدني تعد عاملًا أساسيًا في صميم ولاية المجلس، [5] ومبدأً أساسيًا في أي نهج قائم على حقوق الإنسان. ولا يمكن الاستمرار في التعامل معها كفكرة مؤجَلة في سياق أزمة كوفيد-19 ومسار فاعلية مجلس حقوق الإنسان وأزمة ميزانية الأمم المتحدة.

[5] قرار الجمعية العامة 251/60 : مجلس حقوق الإنسان، الفقرة 5 (ح)